

بيان النقيب رمزي جريج

السادة النقباء،
زميلاتي وزملائي،

سنتان امضيتهما كنقيب للمحامين في بيروت. مدة قصيرة في عمر الزمن، حاولت خلالها، بالتعاون مع مجلس النقابة ولجنة صندوق التقاعد واللجان النقابية التي، عاونتني، تحقيق ما استطعت مما وعدت زملائي المحامين القيام به يوم منحوني ثقتهم الغالية، وذلك سواء على الصعيد المهني بالدفاع عن حقوق ومصالح المحامين ام على الصعيد الوطني بترسيخ دور النقابة في حماية الحريات العامة وحقوق الانسان وفي الدفاع عن دولة القانون مع ما تفرضه هذه الدولة من احترام للدستور ومن سلطة قضائية مستقلة.

لقد انقضى عام جديد على آخر اجتماع عقده جمعيتكم العمومية في تشرين الثاني الماضي، حرصت خلاله، كما في العام الماضي، وبالتعاون مع من ذكرت، على المضي قدماً في ترسيخ دور النقابة في المجالين المهني والوطني، وعلى ابراز وجهها الحضاري في المؤتمرات العلمية التي نظمتها او شاركت فيها، وعلى حضورها على الصعيدين العربي والدولي.

وإذا كنت لا أدعي انني انجزت كل ما كنت اتمنى تحقيقه خلال العام المنصرم، غير انني انهي ولايتي مرتاح الضمير لما قمت به من عمل لمصلحة المحامين ولإعلاء شأن نقابتهم، مؤكداً ان مسيرة النقابة ستستمر في عهد النقيب الجديد، الذي سوف يحمل راية المحاماة مدعوماً بثقة زملائه.

وانني سأستعرض في هذا البيان أهم ما تم انجازه خلال العام المنصرم.

أولاً - في نشاط مجلس النقابة

تابع مجلس النقابة، بإشراف النقيب، جلساته الأسبوعية العادية، والطارئة كلما اقتضى الأمر، وذلك لبحث الأمور النقابية، والقضايا المتعلقة بالمحامين، وطلباتهم، فكان يتخذ بشأنها القرارات المناسبة، كما كان يتخذ المواقف الملائمة فيما يتعلق بالشؤون العامة والوطنية.

ثانياً - في الإهتمام بأمور المحامين وعلاقتهم بالدوائر

لم يتوان النقيب، ومفوض قصر العدل، عن الإهتمام بكل ما يتعرض له المحامون من عقبات سواء في قصور العدل ام خارجها ام لدى مراجعاتهم في الدوائر القضائية والادارات العامة. وكان النقيب يهتم بكل مراجعة او شكوى ويعالجها بما يصون كرامة المحامي ويحفظ حقوقه.

ثالثاً - في نظام الاختبارات ومعهد المحاماة

بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٠ اتخذ مجلس النقابة قراراً قضى بإنشاء معهد للمحاماة من أجل التكوين الاساسي والتطوير المهني والتدريب المستمر والتأهيل لممارسة مهنة المحاماة. وقد نصّ النظام الداخلي للمعهد على انه يتولى اعداد وتدريب المحامين المتدرجين لممارسة مهنة المحاماة؛ كما يتولى تحضير الراغبين من طالبي الانتساب الى النقابة لتقديم الاختبارات الشفهية والخطية، ويقوم ايضاً بالتدريب الدائم الاختياري للمحامين العاملين وفقاً لنظام التدريب المستمر. وهذه الخطوة الجديدة، هي هامة، في تطوير مسار المهنة، وتدريب المحامين. وقد تم افتتاح المعهد بحضور رسمي وقضائي ونقابي بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٩. وبإشراف عمله اعتباراً من ٢٠٠٩/١١/٩ بعد ان انتسب اليه المحامون المتدرجون الذين اقساموا اليمين بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٦.

رابعاً - في الضمان الصحي

لقد أعار مجلس النقابة هذا الموضوع اهتماماً كبيراً؛ وتابع بحث الموضوع مع لجنة من المحامين الاختصاصيين تم تأليفها لهذا الغرض. وبنيتجة اجتماعات اللجنة تعاقد المجلس مع احد اخصائيي التأمين Actuaire لدراسة امكانية انشاء صندوق تعاضد يتولى تأمين المحامين، على ان يُدير هذا الصندوق طرف ثالث متخصص. ولقد وضع الاخصائي المذكور اكثر من تقرير حول هذا الموضوع؛ وبعد دراسة هذه التقارير تعاقدت النقابة بنتيجة استدرج عروض مع شركة التأمين لمدة سنة بشروط مرضية ومؤاتية للمحامين؛ ثم تابعت مع اخصائي التأمين نفسه دراسة امكانية تحسين شروط التأمين وانشاء صندوق تعاضد في المستقبل. وقد وضع اخصائي التأمين المذكور تقريره النهائي حول هذا الموضوع ضمنه اقتراحاته وتوصياته. وعلى هذا الاساس قرر مجلس النقابة، بعد دراسة هذا التقرير، حالته مع النتائج والاقتراحات الواردة فيه الى مجلس النقابة الجديد.

خامساً - في تسجيل الوكالات

اتخذ مجلس النقابة قراراً برفع رسم تسجيل وكالة المحامي عن الدعوى الواحدة من مبلغ ثلاثين الف ليرة لبنانية الى مبلغ اربعين الف ليرة لبنانية عن كل مرحلة من مراحل المحاكمة. وهذا الامر من شأنه ان يرفع رسوم

التسجيل؛ وان هذه الزيادة سوف تخصص لمنفعة المحامين المتدرجين ولدعم معهد المحاماة، الذي يستفيد منه بصورة خاصة المحامون المتدرجون.

اما الوكالة العامة السنوية، فلقد ابقى المجلس على الرسم السنوي المقرر لها سابقاً وهو مائة الف ليرة لبنانية، علماً ان مداخيل هذا الرسم تعود الى صندوق الدعم الذي يستفيد منه المحامون في شتى المجالات.

سادساً - في الوضع المالي للنقابة

اولى مجلس النقابة اهتماماً كبيراً بموارد النقابة وبعصر النفقات؛ ولقد حققت ميزانية النقابة في هذه السنة و فرأ في صندوق النقابة قدره /١,٦٩٠,٠٠٧,٧١٩٣/ ليرة لبنانية، وبلغ مال الاحتياط بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ مبلغ /١٥,٩٧٠,٣٩٥,٧١٦/ ليرة لبنانية.

و حققت الميزانية و فرأ في الصندوق التعاوني قدره /١,٣٣٢,١٩٣,٦٧٦/ ليرة لبنانية، وبلغ مال الاحتياط لغاية ٢٠٠٩/٩/٣٠ مبلغ /٩,٩٩١,٤٠٥,١٦٨/ ليرة لبنانية.

كما حققت و فرأ في صندوق التقاعد قدره /٦,٠٧٦,٨٧٩,٨٧٢/ ليرة لبنانية، وقد بلغ الاحتياطي بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ مبلغ /٥٩,٥٢٣,٧٨٣,٨٨٢/ ليرة لبنانية.

سابعاً - في الشكاوى والأذونات والمجلس التأديبي

من المؤسف ان تكون طلبات الاذن بالمرافعة من زميل ضد زميل قد بلغت /٦٩٥/ طلب إذن بدعاوى مدنية و/١٦٤/ طلب إذن بدعاوى جزائية، وكان النقيب يبت بكل طلب إذن مقدم اليه. كما كان مجلس النقابة يبت بطلبات الاذن بالملاحقة الجزائية. اما الاحالات على المجالس التأديبية فقد بلغت سبع إحالات.

ثامناً - في مكتبة النقابة

استمر مجلس النقابة في خطة تغذية مكتبة النقابة بكل المؤلفات الجديدة المفيدة، واستمر في ارسال قسم من المؤلفات الى مكاتب النقابة في المناطق.

تاسعاً - في مجلة العدل

استمرت مجلة العدل في الصدور بشكل منتظم وبمستواها الجديد والجيد، متضمنةً المقالات الحقوقية، والاجتهادات والتعليقات، الى جانب اخبار النقابة.

عاشراً - في التقاعد

ان لجنة صندوق التقاعد قررت رفع المعاش التقاعدي ابتداءً من ٢٠٠٩/١٠/١ الى مبلغ /١,٢٠٠,٠٠٠/ ل.ل. مليون ومائتي الف ليرة لبنانية، علماً انه احيل في هذه السنة النقابية/٤٥/ زميلاً الى التقاعد.

حادي عشر - في منحة الوفاة

استمر مجلس النقابة في دراسة كل ملف يقدم اليه، ويتعلق بوفاة زميل، فقدم منحة الوفاة الى المستفيدين بما يوازي /٣٨٥,٠٠٠,٠٠٠/ ليرة لبنانية.

ثاني عشر - في العمل الاداري

ان العمل الاداري في النقابة هو عمل مرهق؛ ويكفي القول ان هناك نحو اربعة آلاف معاملة وردت الى قلم النقابة جرى توزيعها حسب الصلاحيات وتم البت بمعظمها.

ثالث عشر - في العلاقة مع القضاء

ايماناً من النقابة بالتكامل المفترض بين القضاء والمحاماة، تابع النقيب ومجلس النقابة، الاجتماعات المتكررة لبحث الامور التي يعاني منها المحامون، والتي ينبغي على القضاء معالجتها. ولقد اعلن النقيب في مناسبات عدة، تمسك النقابة باستقلال السلطة القضائية، الذي طالما نادى به النقابة؛ وفي هذا المجال اعدت اللجنة التشريعية في النقابة ورقة عمل، تصلح الى جانب مشاريع اخرى كإرضية لوضع تصور متكامل من قبل المعنيين، ولاسيما مجلس القضاء الاعلى ونقابتي المحامين، لاستقلال السلطة القضائية.

رابع عشر - في نشاط معهد حقوق الانسان

- في ٢٢/١/٢٠٠٩ افتتح معهد حقوق الانسان في النقابة نشاطاته للعام ٢٠٠٩ بمحاضرة للقاضي الرئيس شكري صادر كان موضوعها "محكمة خاصة جداً للبنان"، وكانت الاولى بعد توليه مهام رئاسة مجلس شورى الدولة.

- كما نظّم المعهد، بتاريخ ١٢/٢/٢٠٠٩، ورشة عمل بعنوان "غزة" وذلك بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية وبمشاركة المفوض السامي لحقوق الانسان في بيروت، وتوزعت اعمال الورشة على محورين: الاول يتعلق بالقوانين المطبقة والثاني بالتطبيقات العملية.

- وبتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ نظّم المعهد ايضاً ورشة عمل عنوانها "المحكمة الخاصة بلبنان" وذلك بمشاركة المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومؤسسة فريديش ايبيرت شارك فيها المساعد السابق للامين العام للشؤون القانونية لاري جونسون والمستشار القانوني للقضاء في المحكمة الدولية غيدو اكوايفا والمنسق في مكتب الدفاع في المحكمة يوري ماس.

- بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٩ اطلقت جمعية اللبانيات الجامعيات في احتفال اقيم في قاعة الاحتفالات في بيت المحامي مشروع "المرأة المعنفة بين قساوة الواقع وحمى القانون والقضاء"، وذلك بالتعاون مع معهد حقوق الانسان.

- وبتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٩ وضمن اطار برنامج "حقوق الانسان في مجال اقامة العدل" الذي اطلق في سنة ٢٠٠٧، نظم معهد حقوق الانسان بالتعاون مع مؤسسة الاب عفيف عسيان ورشة عمل تناولت النواحي التطبيقية للقانون رقم ٤٢٢/٢٠٠٢ المتعلق بحماية الاحداث المخالفين للقانون استناداً للمعايير المتبعة.

- وبتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٩ وبرعاية وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار، نظم المعهد دورة تدريبية مخصصة للمحامين موضوعها تطوير الخبرات والقدرات في مجال تقديم المساعدة القانونية للاحداث المخالفين للقانون والاطفال المعرضين للخطر، وتمت الدورة بالتعاون مع مؤسسة الرئيس رينه معوض.

- وبتاريخ ١٨/٦/٢٠٠٩ نظم المعهد بالتعاون مع المكتب الاقليمي لليونسكو وبالتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان في بيروت ندوة لمناقشة دراسة موضوعها "الشباب اللبناني والقوانين" من اعداد المحامي الاستاذ نزار صاغية.

- في ٣٠ و٣١ تموز ٢٠٠٩، وبدعوة من نقابة المحامين في بيروت ومعهد حقوق الانسان عقد مكتب الدفاع المرتبط بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والذي يترأسه الاستاذ فرانسوا رو Francois Roux ندوة، تم خلالها اطلاع المحامين اللبنانيين على مهام وكلاء الدفاع امام المحكمة الخاصة بلبنان بالمقارنة مع مهام الدفاع امام القضاء الجزائي اللبناني، وعلى اجراءات المحاكمة المتبعة لدى المحكمة المذكورة، بالاضافة الى سير العمل فيها من الناحية الادارية.

وتجدر الاشارة الى ان المحامية الاستاذة اليزابيت زخريا سيوفي، مديرة المعهد، كانت تشرف وتقدم المحاضرات والندوات المتقدم ذكرها.

خامس عشر - في المعونة القضائية

تابعت لجنة المعونة القضائية نشاطها ودراسة الطلبات الواردة اليها من مختلف المحاكم والجهات؛ ولقد بلغت ملفات المعونة خلال العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ /٢٧٦/ ملفاً . كما تم صرف المعونة فيما يخص /٤٩٦/ ملفاً خلال العام ٢٠٠٩.

سادس عشر - في نشاط اللجان النيابية

قامت اللجان، التي عينها النقيب، وفقاً للمادة /١١٧/ من النظام الداخلي، للعام ٢٠٠٩ بنشاطات كثيرة في مختلف الميادين المحددة لها، وكانت تعقد الاجتماعات الدورية، وتطلع النقيب على نشاطاتها، التي يضيق المجال لاستعراضها في هذا التقرير. غير انه لا يسع النقيب الا التنويه بما قامت به هذه اللجان، على العموم، من عمل ونشاط وما قدمت للنقيب من معاونة وللنقابة من خدمات.

سابع عشر - في المواقع الخاصة بالمحامين على شبكة الانترنت

بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٠ اصدر مجلس النقابة قراراً يتعلق بالمواقع الخاصة بالمحامين على شبكة الانترنت؛ وقد تضمن هذا القرار ما يأتي:

أولاً: السماح للمحامين المقيدين في الجدول العام لنقابة المحامين في بيروت بإنشاء موقع الكتروني مهني لهم (Website) او صفحة تعريفية الكترونية (Web page) على شبكة الانترنت بهدف التعريف عن انفسهم وذلك وفقاً لنظام خاص يتعلق بالمواقع الالكترونية.

ثانياً: السماح للمحامين المذكورين في الفقرة السابقة التعريف عن انفسهم ومكاتبهم بواسطة اي دليل مهني متخصص (Annuaire professionnel spécialisé) او كتيب تعريف (brochure)، شرط ان لا يتضمن ذلك اي دعاية او معلومات غير صحيحة او ذكر لاسماء الزبائن او تحديد للقضايا والعمليات التي اوكلت اليهم، وذلك كله وفقاً للاحكام ذات الصلة الواردة في النظام الخاص المتعلقة بالمواقع الالكترونية والمشار اليه في الفقرة السابقة.

وبتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧ اصدر النقيب تعميماً الى الزملاء المحامين بوجوب التقيد بالاحكام والانظمة الواردة في نظام المواقع الخاصة بالمحامين على شبكة الانترنت.

ولقد عقدت ندوة في بيت المحامي بعنوان "آلية انشاء مواقع المحامين على شبكة الانترنت"، وذلك برعاية ومشاركة النقيب، وبدعوة من لجنة المعلوماتية في النقابة من اجل شرح وتفسير مضمون قرار مجلس النقابة المتقدم ذكره.

ثامن عشر - في اتعاب المحاماة

تعزيراً لاتعاب المحامي، قرر مجلس النقابة الطلب الى المحامين تنظيم اتفاقية اتعاب خطية في الدعاوى الموكولة اليهم؛ كما قرر انه لا يجوز ان تقل الاتعاب التي يتقاضاها المحامون سنوياً من الاشخاص الطبيعيين او المعنويين عن مبلغ سبعة ملايين وخمسمائة الف ليرة لبنانية، على ان يُطبق هذا القرار على عقود الاتعاب السنوية اعتباراً من اول كانون الثاني ٢٠١٠.

تاسع عشر - في المنتدى الثاني حول التحكيم والوساطة

بدعوة من نقابة المحامين في بيروت والاتحاد الاوروبي عبر مؤسسة Acojuris ، في اطار المشروع الاوروبي لتعزيز قدرات وزارة العدل، والذي يديره مكتب ادارة المشاريع في مجلس الوزراء، جرت في بيت المحامي اعمال المنتدى الثاني المخصص لموضوع الوساطة والتحكيم يومي ٢٧ و٢٨ شباط ٢٠٠٩ بحضور عدد كبير من الشخصيات القانونية والقضائية اللبنانية والاجنبية.

كذلك نظمت النقابة بالاشتراك مع كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف والمركز اللبناني للتحكيم مؤتمراً حول " الجوانب الجديدة في التحكيم الداخلي والدولي"، في ١ و ٢ و ٣ تشرين الاول ٢٠٠٩.

عشرون - في افتتاح السنة القضائية ٢٠٠٩-٢٠١٠

شاركت نقابة المحامين، نقياً ومجلساً، الى جانب عدد كبير من المحامين، في افتتاح السنة القضائية ٢٠٠٩-٢٠١٠ التي جرت يوم الخميس الواقع في الخامس عشر من شهر تشرين الاول ٢٠٠٩ في قاعة الخطى الضائعة في قصر العدل في بيروت بحضور فخامة رئيس الجمهورية و اركان الدولة.

وكانت الكلمة الاولى في الاحتفال لنقيب المحامين في بيروت الذي تحدث باسم نقابتي المحامين في بيروت وطرابلس، و اعلن في كلمته التمسك الشديد بمبدأ استقلال السلطة القضائية مؤكداً ان هذا المبدأ يحتاج، لكي يصبح حقيقة، الى ارادة سياسية ونصوص قانونية تكرسه بشكل ثابت وقضاة احرار يتحلون بثقافة الاستقلال. كما أسف النقيب لما يتعرض له الجسم القضائي بين الحين والآخر من تشهير واساءة، موضحاً ان اكتساب القضاة لثقافة الاستقلال وممارستهم له ونزاهتهم وكفاءتهم في ادائهم لمهامهم هي الحصانة الكبرى التي تحميهم من كل تجريح.

واحد عشرون - في البويعيل الخمسيني لبعض المحامين

بعد انقطاع قسري لبضعة سنوات، قرر مجلس النقابة اقامة حفل تكريمي للمحامين الذين انقضى على ممارستهم للمهنة /٥٠/ سنة، شمل سبعة وخمسين محامياً، من بينهم خمسة نقباء، وذلك بحضور ممثلي الرؤساء الثلاثة، ووزراء ونواب وقضاة كبار وعدد كبير من الزملاء المحامين.

وكانت الكلمة الاولى للنقيب، الذي تحدث عن مسيرة الخمسين عاماً، وجهاد المحامين، ووجه التحية الى المكرمين، منوهاً بشكل خاص بالنقباء عصام خوري وعصام كرم وريمون عيد ومرسال سيوفي وريمون شديد وبالمحامي محمد شهاب الذي تولى منصب النقيب بالوكالة اكثر من سنة. ثم دعا النقباء السابقين الى المنصة حيث قدم لهم دروعاً تذكارية، عربون وفاء وتقدير؛ كما دعا سائر المكرمين ليعلق على صدر كل منهم وسام استحقاق الممارسة الطويلة.

بعد ذلك اعتلى المنبر النقيب الاستاذ عصام خوري، الذي تحدث باسم المحامين المكرمين، فالقى كلمة شكر اعرب فيها عن محبته للنقابة وللمحامين؛ وقد تلا التكريم حفل عشاء اقيم على شرف الزملاء المكرمين في فندق الحبتور.

ثاني وعشرون - في النشاط العام للنقيب في مناسبات مختلفة

١- في نطاق الاحتفال بالذكرى الستين للاعلان العالمي لحقوق الانسان، اقام مجلس النقابة حفلاً في ٢٠٠٨/١٢/١٢ شارك فيه ممثل الامين العام للامم المتحدة، والامين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان؛ وكانت للنقيب كلمة في هذه الذكرى.

٢- بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣٠ قام النقيب مع عدد من النقباء السابقين، واعضاء مجلس النقابة، بزيارة تهنئة للرئيس الاول غالب غانم بمناسبة تعيينه رئيساً لمجلس القضاء الاعلى، وقدّم النقيب للرئيس غانم التهاني والتمنيات، معرباً عن الامل بانطلاق عملية اصلاح قضائي شامل وجذري واجراء التشكيلات القضائية. وبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٢ قام رئيس مجلس القضاء الاعلى الرئيس غالب غانم بزيارة النقابة، حيث استقبله النقيب وعدد من النقباء السابقين واعضاء مجلس النقابة، مرحبين به، وقد تم البحث في اللقاء بالمواضيع التي تتعلق بالقضاء والعلاقة مع النقابة.

٣- كذلك قام النقيب في ٢٠٠٩/١/٥، مع عدد من النقباء السابقين واعضاء مجلس النقابة، بزيارة الرئيس شكري صادر بمناسبة تعيينه رئيساً لمجلس شورى الدولة؛ وقد شكر الرئيس صادر النقيب والوفد المرافق على تهنئتهم مبدياً استعدادهم للتعاون مع نقابة المحامين لحل كل المشاكل العالقة او التي يمكن ان تطرأ وذلك من خلال اجتماعات دورية.

٤- بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٢ اقيم احتفال في بيت المحامي بمناسبة الذكرى العشرين لرحيل المحامي عبدالله لحود بحضور رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، الذي القى كلمة في المناسبة، كما القى النقيب كلمة في هذا الحفل، متحدثاً عن عبدالله لحود المحامي والاديب.

٥- بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٣ عقدت ندوة حول المجلس الدستوري في "مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية" شارك فيها النقيب الى جانب الدكتور بهيج طيارة، والقى النقيب كلمة في الندوة المذكورة.

٦- بتاريخ ٢٠٠٩ /٣/٢٦ اقامت جامعة سيدة اللويزة في ذوق مصبح احتفالاً بمناسبة ازاحة الستار عن النصب التذكارى للنقيب الاسبق للمحامين في بيروت النائب والوزير السابق المرحوم فؤاد الخوري؛ وقد شارك فيه النقيب والقى كلمة بالمناسبة، كما القى النقيب الاستاذ عصام الخوري، كلمة العائلة في هذه المناسبة.

٧- بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١ استقبل النقيب سفيرة المانيا والوفد المرافق لها وذلك قبيل انعقاد الدورة التدريبية للمحامين والمهن القانونية حول قضاء الاحداث.

٨- استقبل النقيب في ٢٠٠٩/٤/١٤ في مكتبه بدار النقابة الاستاذ فرنسوا رو رئيس مكتب الدفاع لدى المحكمة الدولية الخاصة بلبنان؛ وقد تناول البحث خلال الزيارة دور ومهام مكتب الدفاع في اجراءات المحاكمة لدى المحكمة الدولية المشار اليها.

٩- بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٤، وفي اليوم الثاني لزيارتها لبنان، زارت وزيرة العدل الفرنسية السيدة رشيدة داتي يرافقها نظيرها اللبناني البروفسور ابراهيم نجار " بيت المحامي " حيث استقبلها النقيب والنقباء السابقون واعضاء مجلس النقابة، والقى النقيب كلمة رحب فيها بالوزيرة؛ وقد اجابت الوزيرة الفرنسية على النقيب بكلمة من وحي المناسبة.

١٠- شارك النقيب في ندوة معقودة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٩ حول كتاب المحامي الدكتور فادي الحجّل، كما شارك في ندوة معقودة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢١ حول كتاب للاستاذ بدوي ابو ديب.

١١- ادى محامون متدرجون يمين المحامي على دفعتين يومي ١٩ و ٢٠/٦/٢٠٠٩، بحضور النقيب الذي القى كلمة في كل من الحفلين. وكذلك ادى قسم آخر من المحامين المتدرجين اليمين يوم ٦/١١/٢٠٠٩.

١٢- بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٩ عقدت جمعية حماية الملكية الصناعية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ندوة حول مشاريع تعديل القوانين اللبنانية لحماية الملكية الفردية، برعاية وزير العدل؛ وقد افتتح النقيب الندوة بكلمة عن هذا الموضوع.

١٣- شارك النقيب في الدورة التدريبية للقضاة التي كان موضوعها "الاطار القانوني لتكنولوجيا المعلومات"، والتي عقدت في بيت المحامي بتاريخ ٣١/٧/٢٠٠٩؛ وقد اعرب النقيب عن سروره في عقد الندوة في بيت المحامي لان نقابة المحامين تسعى باستمرار الى التطور والحدثة، ولأنها تولي تكنولوجيا المعلومات اهمية كبرى.

١٤- بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٩ انعقدت في " بيت المحامي ندوة حول "مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة"، دعماً لنشاط الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، التي تترأسها اللبنانية الاولى السيدة وفاء سليمان؛ وقد شارك في الندوة، الى جانب السيدة الاولى التي الفت كلمة فيها، عدد من الوزراء والنواب، والقى النقيب كلمة في هذه المناسبة.

ثالث وعشرون - في المؤتمرات العربية والدولية

حرصاً من النقابة على ان تكون حاضرة في كل مؤتمر قانوني، عربي او دولي، شارك النقيب او ممثلين عنه في معظم المؤتمرات العربية والدولية التي عقدت خلال العام المنصرم.

رابع وعشرون - في النشاط الوطني العام للنقابة

انطلاقاً من مبادئ النقابة في الدفاع عن الحريات العامة، والديموقراطية وحقوق الانسان، وعن استقلال لبنان ووحده وسيادته، حرص النقيب ومجلس النقابة على اتخاذ المواقف المبدئية الوطنية في كل ما يتعلق بالشؤون والقضايا العامة اللبنانية والعربية، من ذلك :

١- دان مجلس النقابة بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢ العدوان الاسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني في غزة، والذي خلف مئات الشهداء والوف الجرحى.

كما قرر عقد مؤتمر صحافي مشترك مع نقيب المحامين في طرابلس بتاريخ ٨ كانون الاول ٢٠٠٩ من اجل التعبير عن تضامن النقابيتين والمحامين في لبنان مع الشعب الفلسطيني في غزة ودعم صموده الرائع في وجه العدوان الاسرائيلي، وقد تم عقد هذا الاجتماع المشترك في دار نقابة المحامين في بيروت بالتاريخ المذكور.

٢- بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٠ اصدر مجلس النقابة بياناً استتكر فيه احدث الشغب والاشتباكات الدامية التي اعقت احياء ذكرى الشهيد الرئيس رفيق الحريري وادت الى وقوع قتلى وجرحى من بينهم المحامين المتدرجين محمد درويش ورفعت الصايغ.

٣- بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥ اصدر مجلس النقابة بياناً ربح فيه بانطلاق عمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي ستنتظر في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والجرائم المتصلة بها، مذكراً بان نقابة المحامين كانت طلعية المطالبين بقيام هذه المحكمة وبتأليف لجنة تحقيق دولية.

كما كان يصدر عن النقيب، كلما دعت الحاجة، تصريحات في كل مناسبة وطنية.

وكانت النقابة تتخذ المواقف المناسبة التي تعبر فيها عن الرأي المستقل المجرد، لما فيه مصلحة لبنان.

أيها الزميلات والزملاء،

ان انعقاد الجمعية العمومية هو موعد سنوي مع الديمقراطية، التي تمارسها نقابتنا منذ نشوئها بشكل صحيح، والتي توجب على النقيب ومجلس النقابة تقديم الحساب عن نشاطهما واعمالهما خلال السنة.

وفي هذه المناسبة لا يسعني الا ان اوجه الشكر الى زملائي النقباء السابقين، وزملائي اعضاء مجلس النقابة ولجنة صندوق التقاعد، الذين شاركوني اعباء المسؤولية، منوهاً بصورة خاصة ودون ذكر الاسماء باعضاء المجلس ولجنة صندوق التقاعد الذين تنتهي مدة عضويتهم بتاريخ انعقاد الجمعية، متمنياً لهم النجاح والتوفيق في كل ما يقومون به من نشاط؛ كذلك اشكر رؤساء واعضاء هيئات المجلس التأديبي ورؤساء واعضاء اللجان النقابية ومدربي النقابة في المناطق. واسمحوا لي اخيراً ان اوجه شكراً خاصاً لرئيس الديوان ولموظفي الجهاز الاداري وجميع العاملين في النقابة.

زميلاتي وزملائي،

اذا كنت في نهاية ولايتي اشعر براحة الضمير لما قمت به من عمل بفضل تفنكم ودعمكم، غير انني في الوقت ذاته اشعر ان الواجب يملني علي البقاء في خدمة النقابة، مؤتمناً كغيري من النقباء واعضاء مجلس النقابة السابقين، على تراثها العريق، وفياً للمسلمات الوطنية، التي لطالما كانت نقابتنا رأس الحربة في الدفاع عنها، وفي طليعتها الحرية والديمقراطية والوحدة الوطنية مع ما تفرضه هذه الاخيرة من التزام بميثاق الشرف الذي يقضي بان تتمثل جميع العائلات الروحية في مجلس النقابة.

انني استودع النقيب الجديد الذي سوف تنتخبونه كل هذه الامانات، واددعكم، زملائي الاعزاء، وداع وفاء ومحبة، على امل ان نلتقي دائماً في خدمة المحاماة.

عشتم، عاشت نقابة المحامين في بيروت، وعاش لبنان.

رمزي جريج

بيروت في ٢٠٠٩/١١/١٥

نقيب المحامين في بيروت